دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

حصيلة تجربة العدالة الانتقالية في المغرب
تقييم ومساءلة نقدية

قاسم الحادك
أستاذ التاريخ المعاصر والراهن
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة شعيب الدكالي – المملكة المغربية

مُلَخّص

تحفل الممارسة الدولية في مجال العدالة الانتقالية على امتداد مناطق مختلفة من العالم بتجارب متنوعة ومتباينة من حيث سياقاتها وخلفياتها وأهميتها، بيد أن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب، وإن كانت تندرج في السياق التاريخي نفسه الذي تبلورت فيه هذه التجارب، إلا أنها أتت متبارة عنها، واستأثرت بالكثير من خصوصيات المغرب السياسي بمختلف معاركه وصراعات قواه الحية مع النظام السياسي السائد طوال العقود التي أعقبت الاستقلال عام ١٩٥٦ إلى غاية تسعينيات القرن الفائت، وآلياته في التدبير السياسي وما عرفه من انتقال سياسي بلغ أوجه مع حكومة التناوب التي أوصلت المعارضة إلى السلطة سنة ١٩٩٨. تروم هذه الدراسة تقييم منجز تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، ومساءلة حصيلتها الإجمالية، عبر وضعها في سياقها السياسي والتاريخي الخاص، واستحضار جملة من المعطيات الحاسمة في فهم تميزها وتفردها مقارنة بغيرها من التجارب الدولية والعربية. والوقوف عن كثب على ما تم إنجازه وتحقيقه في مسار تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ووضع اليد على بعض مكامن الضعف وجوانب النقص.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٩ يناير ٢٠٢٣
تاريخ قبـول النشـر: ١٨ فبراير ٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:

هيئة الإنصاف والمصالحة؛ العدالة الانتقالية؛ انتهاكات حقوق الإنسان؛ تاريخ المغرب الحديث؛ تاريخ المغرب المعاصر

معرّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2023.325613

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

قاسم الحادك. "حصيلة تجربة العدالة الانتقالية في المغرب: تقييم ومساءلة نقدية".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد التاسع والخمسون؛ مارس ٢٠٢٣. ص ٢١٨ – ٢٢٨.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: hadeg100@hotmail.fr
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

تأسست هيئة الإنصاف والمصالحة عام ٢٠٠٤ كآلية حقوقية وسياسية تنشد المصالحة مع الماضي السياسي، وطي صفحاته القاتمة التي اقترنت بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتجاوز مآسي هذه المرحلة ورد الاعتبار إلى ضحاياها وتضميد جروحهم. عهد برئاسة الهيئة لأحد ضحايا هذه الانتهاكات، الأمر الذي أضفى على التجربة دلالة رمزية معتبرة، وتوّجت عملها بإعداد تقرير نهائي حمل بين طياته حصيلة أشغالها في مجالات الكشف عن الحقيقة، وتقييما شاملا للبحوث والتحريات المنجزة في شأن الانتهاكات التي عرفتها "سنوات الرصاص" بكل صنوفها وسياقاتها، واقتراح مجموعة من التوصيات القانونية والإجرائية الكفيلة بحفظ الذاكرة، وأخرى لها علاقة بالإصلاحات السياسية والمؤسساتية والدستورية الواجب إنجازها لتلافي تكرار الانتهاكات الجسيمة.

واليوم، يشكل مضي أكثر من عقد ونصف على تقديم الهيئة لحصيلة عملها مسافة زمنية كافية للقيام بقراءة استرجاعية نقدية أقل انفعالاً لتجربتها، ومساءلة منجزها وتقييم حصيلتها وأوجه الخلل فيها. فما أهمية التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية؟ وما قيمتها المضافة؟ وما هي الخصوصيات التي استأثرت بها والإكراهات والتحديات التي واجهت تدخلاتها في سبيل تجاوز صعاب الماضي والولوج إلى واقع سياسي جديد؟ وما حصيلتها، وتداعياتها السياسية، والاجتماعية، والحقوقية؟ وما مدى مساهمتها في تحصين الأجيال القادمة ضد تكرار نفس التجارب الأليمة؟

أولاً: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب ما بين 1956 و1999 (خلفية تاريخية)

شهد المغرب غداة استقلاله سنة ١٩٥٦ فصولا من الصراعات السياسية، واكبت بناء الدولة الوطنية، واتخذت في أحايين كثيرة طابعا من العنف كان له تأثير كبير على الذاكرة الجماعية للمجتمع المغربي. وارتبطت هذه الصراعات، التي كان لها وقع بليغ على مسيرة التطور السياسي للبلاد، بطبيعة التناقضات الجديدة التي تفجرت في مرحلة بناء الدولة المستقلة، وارتكزت حول النمط النظام السياسي اللائق بالمغرب المستقل، ومراكز الحكم الجديد ومناهج ووسائل وطرق بناء الدولة الوطنية الحديثة[١]. وقد احتدم هذا الصراع بين منطقين سياسيين مختلفين، يملكان رؤيتين متناقضتين في معالجة إشكالية السلطة في المغرب المستقل، وشكل وأسلوب ممارسة الحكم ووسائل التحكم فيه، توجّه مثلته المؤسسة الملكية التي رأت أنها صاحبة المبادرة في الإشراف على مشروع بناء الدولة الوطنية، والضامنة لإرساء مقوماتها وتحصين استقرار البلاد إزاء المخاطر المتربصة[٢]، فيما التوجه المقابل مثلته الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية والتنظيمات اليسارية المنبثقة عنها، وكانت تنشد اقتساما أكثر توازنًا للسلطة، وإرساء دولة عصرية تستمد شرعيتها من الشعب وتعبر عن إرادته[٣]. واتسم هذا الصراع في بداية الأمر بالاحتقان والحذر المتبادل قبل أن يتحول إلى تعارض تام وصدام عنيف، أسهمت في تغذيته وتعميق حدته مجريات الأحداث في المحيط الإقليمي والدولي[٤].

وعلاوة على ما وسم فجر الاستقلال من صراع بين المؤسسة الملكية والأحزاب سليلة الحركة الوطنية من جهة، وبين هذه الأحزاب ذاتها من جهة ثانية، وبخاصة بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، وما نجم عن ذلك من عمليات قتل واختطاف وتعذيب ذهب ضحيتها عديد المقاومين والمناضلين. اتسمت ستينيات وسبعينيات القرن الفائت بدورها باشتعال جذوة التوتر بين الملك الراحل الحسن الثاني وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنشق عن حزب الاستقلال، فقد شهدت هذه الحقبة تقلبات سياسية عنيفة تخللتها حملات قمع واسعة طالت قادة ومناضلين من الحزب نفسه، لعل أكثرها ضراوة تلك التي كانت عرضة لها قيادات اتحادية على إثر ما سمي مؤامرة التخطيط لاغتيال الملك الحسن الثاني في يوليوز ١٩٦٣ التي لم يكشف بعد عن كل خباياها، وكان من تداعياتها ظهور نزوعات راديكالية داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تتبنى العمل المسلح[٥]. ففي ١٦ يوليوز من سنة ١٩٦٣ أعلنت السلطات المغربية وقتذاك إحباط "مؤامرة لاغتيال الملك"، يقودها الفقيه البصري بمعية بعض قدماء المقاومين، ترتب عليها قيام الشرطة بمحاصرة المقر المركزي للحزب بالدار البيضاء، واعتقال أعضاء لجنته المركزية لحظة

اجتماعهم. ولم يسلم البرلمانيون والصحافيون الحاضرون من الاعتقال الذي شمل أيضا خمسة آلاف من مناضلي ومنتسبي الحزب في مدن عديدة مثل الدار البيضاء والرباط وفاس[٦]، ووجّهت للجميع تهمة محاولة الاعتداء على حياة الملك والتخطيط لاغتياله في غرفة نومه، والمس بسلامة الدولة الداخلية، وعدم الإخبار عن الجرائم، والمشاركة فيها. وبعد محاكمات دامت عدة أشهر، تخللها تسريب معلومات عن التعذيب الشديد الذي تعرض له المعتقلون أثناء استنطاقهم في معتقلات مثل دار المقري في الرباط[٧]، صدرت في مارس ١٩٦٤ عدة أحكام بالإعدام في حق عدد من القيادات الاتحادية في مقدمتهم الفقيه البصري وعمر بنجلون، قبل أن يتم العفو عن الجميع سنة ١٩٦٥[٨].

ومن بين أبرز تجليات العنف الذي طبع الحياة السياسية في مغرب الستينيات المواجهة الدامية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء في شهر مارس ١٩٦٥، والتي أشرّت على التوجه السلطوي المطلق التي اتخذته الدولة المغربية[٩]. فقد وجدت هذه الأخيرة نفسها وللمرة الأولى منذ الحصول على الاستقلال في مواجهة انفجار اجتماعي حضري شكل لحظة تصادم واضحة بين الدولة والمجتمع[١٠]. وإذا كانت الأحداث قد انطلقت بإضرابات مدرسية وطلابية في مدينة الدار البيضاء احتجاجا على القرار الذي اتخذته وزارة التربية الوطنية والقاضي بفصل تلاميذ الثانوي الذين تجاوزت أعمارهم سنّا معيّنا، فإنها سرعان ما تحولت إلى تظاهرات شعبية حاشدة امتدت لتشمل مدنا كبرى أخرى جرّاء الأزمة الاجتماعية وتدهور الأوضاع المعيشية[١١]، ولم تكن بمعزل عن مزاج البلاد العام، إذ تزامنت مع تدهور الأوضاع السياسية، وارتبطت بشكل وثيق بالصراعات السياسية التي ميزت المغرب المستقل بين المؤسسة الملكية والقوى الوطنية الأخرى، وهو ما تبدّى بوضوح من خلال الشعارات التي رفعها المتظاهرون والتي ندّدت بالسياسات العامة المتبعة، وأيضا من خلال العنف الذي واجهت به القوات العمومية بقيادة وزير الداخلية الجنرال أوفقير المتظاهرين وحجم الخسائر التي لحقت الأشخاص والممتلكات[١٢]. وقد تباينت حصيلة هذه الأحداث التي شهدتها مدينة الدار البيضاء بين البيان الرسمي الذي أصدرته وزارة الداخلية والذي لم يقر سوى بسقوط سبعة قتلى، وبين وسائل الإعلام الوطنية والدولية التي زعمت أن عدد الضحايا يتجاوز بكثير الأرقام الرسمية، حيث قدرت مثلا مجلة الإكسبريس L'express الأسبوعية الفرنسية عدد الضحايا ب ٦٠٠ قتيل، في حين صرح بعض المعارضين أن عدد القتلى في مدينة الدار البيضاء تجاوز الألف[١٣]. وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد حصرت عدد ضحايا هذه الأحداث في خمسين شخصًا[١٤].

وفي حمأة هذه التقلبات السياسية العنيفة التي كان يموج بها المغرب، أضحى العنف والعمل المسلح الخيار الأنسب لمواجهة نظام الحسن الثاني من قبل الجناح الراديكالي داخل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي تزعمه الفقيه البصري بمعية قادة آخرين[١٥]، ورام تغيير الأوضاع جذريا من خلال التخطيط للقيام بعمليات مسلحة داخل المغرب، وشن ثورة شعبية عارمة على غرار ما كان سائدا إبانه في كثير من بلدان العالم الثالث[١٦]، لاسيما أن تتابع محاولتين انقلابيتين، في ظل بروز الجيش وصعود أسهمه، أعطى الانطباع بأن الوضع في البلاد على صفيح ساخن، وأن نظام الملك الحسن الثاني يعيش أزمة داخلية وأنه آيل للتصدع[١٧]. وقد ترجم هذا التخطيط على أرض الواقع في الأحداث الدموية التي تفجرت في منطقة مولاي بوعزة في ٣ مارس ١٩٧٣ أو ما سمي بالثورة المجهضة، وما تخللها من اعتقالات ومحاكمات في صفوف قياديي ومناضلي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المدن والبوادي، الذين تعرضوا لشتى صنوف التعذيب والتنكيل[١٨].

ازدادت هذه الأزمة السياسية والمجتمعية التي عرفها المغرب في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي حدّة وتفاقما جرّاء المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين، وما أعقبهما من اعتقالات واسعة ومحاكمات عسكرية وإعدامات بالجملة. واتسمت هذه المحاكمات التي همّت المتورطين وجرت أطوارها أمام المحكمة العسكرية في عموميتها بالقسوة، حيث تراوحت العقوبات بين الإعدام والمؤبد والسجن المحدد، فأصحاب المحاولة الانقلابية الأولى التي شهدها قصر الصخيرات في يوليوز ١٩٧٢ مثلوا أمام المحكمة العسكرية في شهر فبراير ١٩٧٢، بتهمة المس بالأمن الداخلي للدولة، وصدرت في حقهم أحكام تراوحت

ما بين ٢٢ إعداما و٢٦ سجنا مؤبدا و٢٥ حالة بالسجن مدة عشرين سنة، فيما انعقدت محاكمة ثانية بعد بضعة شهور في حق المسؤولين عن مهاجمة الطائرة الملكية في غشت ١٩٧٢ أسفرت عن ١١ حكمًا بالإعدام و٣٥ حكمًا بالسجن تراوح بين ثلاثة وعشرين سنة، وتم تحويل المحكوم عليهم بأكثر من ثلاث سنوات في غشت ١٩٧٣ إلى المعتقل السري تازمامرت ليودعوا برفقة المدانين في انقلاب الصخيرات حيث أمضوا ما ينيف عن ثمانية عشر عامًا[١٩].

أسهمت هاتان المحاولتان الانقلابيتان المتتاليتان في تأزيم الأوضاع السياسية وزادتها سوءا وتفاقما، وأدخلت المغرب في منعرج خطير ومفزع، فأمام غموض الخصم وصعوبة تحديده، نزعت الدولة إلى توسيع دائرة التضييق ليشمل الفصائل المكونة لليسار، فسلطت قمعا لا هوادة فيه على المنتسبين إليها[٢٠]، واعتقلت أغلبية أطرها القيادية ومناضليها، وتعرض الجميع للتعذيب بكل من معتقل درب مولاي علي الشريف بالدار البيضاء ودار المقري بالرباط. وتم تقديم هؤلاء المعتقلين للمحاكمة وصدرت في حقهم عقوبات سجنية ثقيلة جدا بتهم المس بأمن الدولة والامتلاك غير المشروع للمتفجرات[٢١]. فتوارت بذلك هذه المنظمات اليسارية وانحسرت أنشطتها جرّاء التضييق الذي تعرضت له والاعتقالات التي مست عمقها التنظيمي وأتت على وجودها وكادت تعصف به[٢٢].

أفرزت هذه المرحلة التي سميت لاحقا بسنوات الجمر والرصاص، وامتدت ما ينيف عن أربعة عقود إرثا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع، وحصيلة ثقيلة من الخروقات المنهجة ضد المعارضين السياسيين والناشطين الحقوقيين، الذين زج بهم في غياهب السجون والمعتقلات السرية والمنافي. وقد مثّل هذا الإرث من الانتهاكات الجسيمة التي عرفتها العقود الماضية عبئا ثقيلا وشم الذاكرة الجماعية للمغاربة وخلّف ندوبا غائرة فيها، وبالأخص ذاكرة الفئات المتضررة التي اكتوت بنارها في فترات الصراع.

بقيت الدولة المغربية حتى مستهل التسعينيات من القرن الماضي تنفي نفيا قاطعا لجوءها إلى القمع المنهجي والعنف غير المشروع وممارستها لأية انتهاكات لحقوق الإنسان، وتعتبر أن العنف الذي مارسته يدخل في إطار العنف المشروع الذي تنص عليه القوانين المعمول بها، وفرضتها الضرورة السياسية المتمثلة في مواجهة الأخطار الكبرى التي كانت تهدد الدولة ومؤسساتها[٢٣]، وزعمت أن ما يشاع حول وجود معتقل "تزمامرت" أو سجون سرية أخرى مجرد اختلاقات لا أساس لها من الصحة. بيد أن متغيرات داخلية وخارجية جعلت استمرار خروقات حقوق الإنسان يلقى ردا قويا من أطياف حقوقية شتى داخل المغرب وخارجه، ومن شخصيات فكرية وازنة لها سمعة دولية محترمة[٢٤]. وهكذا وجد الملك الحسن الثاني نفسه في ظل التقارير الحقوقية الدولية المنددة بوضعية حقوق الإنسان بالمغرب وضغط المنظمات الحقوقية المغربية في الداخل، مجبرا على الاعتراف بوجود معتقلات سرية، والتمهيد لسياسة الانفراج السياسي والحقوقي بالمغرب لحظة التسعينات، معتبرا في أحد حواراته الصحافية أن أي نظام مهما بلغ من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تعتوره أخطاء وعيوب، ويتعرض بدوره للانتقادات، وعمد إلى إغلاق معتقلات سرية طالما كذّب وجودها.

ثانيًا: هيئة الإنصاف والمصالحة (سياق النشأة والخصوصيات)

بعد سنوات من إنكار الدولة المغربية لحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، انخرطت البلاد تدريجيا في مسار انتقالي مع مطلع التسعينيات[٢٥]، رامت من خلاله تحقيق انفراج سياسي وتحسين صورة المغرب في الخارج. وكانت فاتحة ذلك الإفراج عن المعتقلين الباقين على قيد الحياة، وإغلاق مراكز الاعتقال والاحتجاز السرية وفي مقدمتها معتقل تازمامرت، والسماح بعودة المنفيين لدواع سياسية[٢٦]، وما استتبع ذلك من أحداث مثّلت انعطافه كبرى في مقاربة الدولة لملف حقوق الإنسان، وأسهمت في ترسيخ المسار الجديد الذي اختارته، والذي كان ينشد طي صفحة الماضي وتحقيق تحول سياسي مرن وهادئ. فعلاوة على إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٠ باعتباره اللبنة المؤسسية الأولى في المسار الجديد[٢٧]. تأسست في غشت ١٩٩٩ هيئة التحكيم المستقلة التي حددت مهمتها في تقديم تعويضات فردية لضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وعائلاتهم. وجاءت تجربة التناوب التي شهدت النور سنة ١٩٩٨، في شكل

حكومة قادها الزعيم اليساري عبد الرحمان اليوسفي. وتوج هذا المسار بتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في يناير ٢٠٠٤ استجابة للتحركات الدؤوبة والمستمرة التي قام بها نشطاء جمعيات حقوق الإنسان في المغرب، وتجاوبًا مع مطالب وضغوطات حركات متنوعة منبثقة عن المجتمع المدني بشأن معالجة ماضي انتهاكات ما يعرف بسنوات الرصاص في إطار مقاربة أكثر شمولية وعمقا.

كان حدث تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب وثيق الصلة أيضًا بالتطور الذي عرفته التدابير السياسية والمؤسساتية في البلاد منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، في إطار مسلسل من التوافقات بين المؤسسة الملكية والمعارضة، والتي شجعت على ممارسة الحريات المدنية على نطاق أوسع، وأتاحت الفرصة للاعتراف بانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. فقد عانت أحزاب المعارضة المنبثقة عن الحركة الوطنية من الاستنزاف جرّاء صراعها الطويل مع المؤسسة الملكية، نجم عنه مراجعتها لمواقفها من السلطة وعدولها عن منطقها الصدامي، وانتقالها من ثقافة سياسية تصارعية إلى ثقافة سياسية تنافسية، ومن ثَمَّ نضج أكبر في ابتكار أساليب جديدة للمواجهة خالية من العنف المبرر للاعتقال[٢٨]، وأضحت المصالحة السياسية والتاريخية مع ماض عريض من الانتهاكات مطلبًا ملحًا[٢٩]، وهو ما يفسر انطلاق مسلسل الحوار بين الحسن الثاني وأحزاب المعارضة بشأن الإصلاحات السياسية والدستورية ومسألة المشاركة في السلطة.

اندرجت هذه الحركية المعتبرة أيضا في سياق تأثر المغرب بما كان يعتمل في محيط دولي مطبوع بتحولات جوهرية أفرزها انهيار المعسكر الشرقي وإقبار نظام الثنائية القطبية، وبروز نظام عالمي جديد أمسى يحمل بين طياته تصورات ومفاهيم جديدة اتخذت مؤشرا للقطيعة مع مرحلة سابقة، وأضحت تحتل مقام الأولويات السياسية على الصعيد الدولي، والتي يمكن أن توجز في سيادة القيم الليبرالية وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان[٣٠].

ضمن هذا السياق أحدثت هيئة الإنصاف والمصالحة في يناير سنة ٢٠٠٤، وتألفت من رئيس وستة عشر عضوا معظمهم من الناشطين والمناضلين الحقوقيين والسجناء السياسيين السابقين، وأنيطت بها مهام البحث والتحري فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت طيلة الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٩، وتمثلت في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والاغتراب الاضطراري لدواع سياسية، والاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة العمومية ضد المتظاهرين، والوقوف على مسؤولية أجهزة الدولة في الانتهاكات موضوع التحريات[٣١]. واستندت في سبيل ذلك إلى شهادات الضحايا والأبحاث الميدانية، والاطلاع على السجلات والأرشيفات الرسمية، واستيفاء المعلومات وتجميع وتحليل المعطيات التي تتيحها مختلف المصادر الوطنية والدولية، لفائدة الكشف عن الحقيقة بغرض جبر الضرر الجماعي ورد الاعتبار لضحايا سنوات الرصاص وإنصافهم[٣٢]. وأنيطت بالهيئة فضلا عن ذلك مهمة إعداد تقرير ختامي تضمن حصيلة أعمالها وتقييما شاملا للبحوث والتحريات المنجزة في شأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وسياقاتها، مقرونا بجملة من التوصيات والاقتراحات الكفيلة بحفظ الذاكرة وعدم تكرار ما جرى ومحو آثار الانتهاكات واسترجاع الثقة وترسيخها[٣٣].

وعلاوة على ذلك باشرت الهيئة في إطار جلسات مغلقة الاستماع إلى شهود قضوا فترات إلى جانب ضحايا لم يحدد مصيرهم[٣٤]، ونظمت زيارات معاينة لمراكز الاحتجاز، واستمعت إلى أشخاص أشرفوا سابقًا على حراسة تلك المراكز[٣٥]. والتزمت الهيئة بإنجاز أربعة أهداف رئيسة تمثلت في إثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان من خلال البحث والتقصي انطلاقا من مطالب الضحايا وصولا إلى الكشف عن الحقيقة وإقرارها[٣٦]، واتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات تتوخى جبر الضرر المادي والرمزي لفائدة الأفراد والتجمعات البشرية، فضلا عن تقديم اقتراحات تشريعية ومؤسساتية من شأنها توفير ضمانات الوقاية وعدم تكرار ما صدر عن الدولة من ممارسات تعتبر منافية لحقوق الإنسان، والإسهام في إقرار ثقافة المصالحة في إطار دولة الحق والقانون[٣٧].

اشتغلت هيئة الإنصاف والمصالحة على فترة تاريخية امتدت ثلاثة وأربعين عاما أي ما يقارب نصف قرن، وهي فترة تُعَدّ الأطول من نوعها مقارنة مع باقي تجارب العدالة الانتقالية في العالم[٣٨]. وعانت بالإضافة إلى ذلك من ضعف إن لم نقل غياب دراسات أكاديمية تتناول هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المغرب الراهن، مما زاد من تعاظم الصعوبات التي اعترضت الهيئة بشأن الكشف عن الحقيقة[٣٩]. ونظرًا لكون الهيئة ذات طبيعة استشارية وليست قضائية مثلما ذكرنا آنفا، فقد ارتكز نشاطها أساسا على المزاوجة بين التحري الميداني والبحث الوثائقي عبر إجراء الأبحاث وتلقي الإفادات والاطلاع على الأرشيفات الرسمية، واستقاء المعلومات التي قد تفيد في استجلاء ظروف وملابسات الأحداث التي وقعت خلالها انتهاكات حقوق الإنسان.[٤٠]

اعتمدت الهيئة بخصوص التحريات والمعاينات الميدانية مقاربة ارتكزت على إشراك كل المعنيين بهذا الملف بمن فيهم الضحايا السابقين أو عائلاتهم[٤١]، واستعانت أيضا بالخبرة الدولية في هذا الإطار لاسيما أن مسارات البحث عن الرفات ورصد القبور والمدافن كانت ملتوية. وقامت بتنظيم زيارات لعائلات الأشخاص مجهولي المصير واستقبلتهم بمقرها، بغية الاستماع إليهم وتحديد مطالبهم، وشرح مقاربة الهيئة والمنهجية المتبعة لتسوية هذا الملف[٤٢]. ونظمت فضلاً عن ذلك زيارات لمعاينة مراكز الاحتجاز السابقة واستمعت إلى الشهادات المقدمة من قبل بعض الموظفين الذين أنيطت بهم سابقًا بعض المسؤوليات فيما يتعلق بحراسة أو تدبير شؤون بعض مراكز الاحتجاز[٤٣].

أما بشأن البحث الوثائقي ودراسة السجلات والوثائق، فقد قامت الهيئة بتجميع وتحليل المعطيات المتأتية من مختلف المصادر المتداولة وطنيا ودوليا، والتي تشير بشكل أو بآخر إلى حالات اختفاء، مثل لوائح المنظمات الحقوقية الوطنية غير الحكومية ومنظمة العفو الدولية ووثائق فريق العمل الأممي المعني بموضوع الاختفاء القسري، وتقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر[٤٤]. وتلقت إفادات الضحايا السابقين الذين أدلوا بشهاداتهم أثناء جلسات الاستماع العمومية، أو الشهادات المدلى بها من قبل شهود ليسوا ضحايا خلال الجلسات المغلقة التي نظمتها الهيئة، إضافة إلى الاطلاع على سجلات ووثائق ممسوكة من طرف السلطات العمومية ودراسة أجوبة الأجهزة الأمنية، والقيام بدراسات أكاديمية وتحليل السياق القانوني الذي ارتكبت فيه تلك الانتهاكات وكذا الاطلاع على كافة الكتابات التي قاربت الموضوع.[٤٥]

من جهة أخرى وموازاة مع عمل الهيئة المتعلق بالأبحاث والتحريات بشأن الانتهاكات وسياقاتها المشار إليها آنفا، قامت أيضًا بتنظيم سلسلة من الندوات واللقاءات في مناطق عديدة من المغرب شاركت فيها عشرات الجمعيات وثلة من الخبراء والأكاديميين من المغرب ومن خارجه، الغاية منها التفاهم حول قراءة مشتركة تساعد على فهم ما جرى من انتهاكات وخروقات وتسمح ببناء ذاكرة مشتركة[٤٦]. وعقدت الهيئة إضافة إلى ذلك لقاءات مفتوحة للتشاور واستطلاع آراء الفاعلين المحليين فيما يتعلق بالسبل الكفيلة لجبر الضرر الجماعي لمناطقهم، وضمان مصالحة المواطنين مع مجالهم وتاريخهم في العديد من المدن والقرى المغربية، باعتبار أن الإدماج الاجتماعي للمناطق المتضررة يبقى من أعقد التحديات التي تعترض سيرورة المصالحة الوطنية في المغرب[٤٧].

وقد أفضى عمل هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلق بالاستماع وإجراء التقاطعات ودراسة الأجوبة التي تلقتها من السلطات العمومية، إلى مجموعة من النتائج ضمّنتها الهيئة في ختام أعمالها في تقرير شامل تضمن خلاصات الأبحاث والتحريات بشأن الانتهاكات وسياقاتها. ويتبدى من خلال هذا التقرير الختامي الذي أصدرته الهيئة، أن هذه الأخيرة قد قامت ببحث ودراسة ما ينيف عن عشرين ألف ملف لضحايا الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة السيئة، ومكّنت تحرياتها من كشف مصير ٧٤٢ حالة ضحايا الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي أو الأشخاص المتوفين خلال أحداث اجتماعية مختلفة، نجحت الهيئة في اكتشاف أو تحديد هويات ٨٩ شخصًا بعدما قضوا رهن الاحتجاز في المعتقلات السرية، وانتهت إلى أن ٣٢٥ من الأشخاص المدرجة أسماءهم في عداد مجهولي المصير قد لقوا حتفهم على إثر الأحداث الاجتماعية التي عرفها المغرب طيلة هذه الحقبة بفعل الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة. كما

حددت الهيئة أيضا وفاة ١٧٣ شخصًا رهن الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري في الفترة الممتدة من ١٩٥٦ إلى ١٩٩٩ في مراكز الاعتقال، بيد أنها لم تتمكن من تحديد أماكن دفنهم[٤٨].

وبالنسبة لجبر الضرر قامت الهيئة بدراسة ١٦٨٦١ ملفًا، واتخذت مقررات بشأنها لفائدة ضحايا الانتهاكات ذات الصلة بالاختفاء القسري والاعتقال التعسفي المتبوع بمحاكمة، أو المتبوع بوفاة تلت حكم قضائي بالإعدام. وكذلك الوفاة أو الإصابة بالرصاص أو الاعتقال التعسفي خلال أحداث اجتماعية، إضافة إلى الاغتراب الاضطراري. وقد أصدرت الهيئة مقررات بالتعويض المالي لفائدة 6358 ضحية من بينهم ١٨٩٥ ضحية صدرت لفائدتهم توصيات إضافية بأشكال أخرى لجبر الضرر الإدماج الاجتماعي من قبيل تسوية أوضاع إدارية وظيفية وغيرها[٤٩].

وفي السياق نفسه وقفت الهيئة على مسؤوليات أجهزة الدولة في مختلف الانتهاكات والوقائع، واستطاعت بفضل المعطيات والشهادات الشفهية لضحايا الانتهاكات التأكد من أن مجموعة من أساليب التعذيب استعملت بشكل منهجي ضد المعتقلين، بهدف انتزاع اعترافات منهم أو معاقبتهم أو ترهيب عائلاتهم، وخلصت إلى تنوع طرائق التعذيب المتبعة بغرض إلحاق الآلام والمعاناة بالضحية ماديًا ومعنويًا[٥٠].

ثالثًا: تجربة العدالة الانتقالية المغربية (تباين المواقف بشأن الحصيلة)

تحيل حصيلة تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة على وجهات نظر متباينة في تقييم منجزها، ومدى إسهامها في دعم التحول السياسي والحيلولة دون تكرار هذه الممارسات في المستقبل. وقد حظيت حصيلة الهيئة بإشادة غالبية المتتبعين والفاعلين السياسيين، والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية التي نوّهت بالجهود التي بذلتها في مجال تقصي انتهاكات الماضي ورد الاعتبار للضحايا، وعدّتها خطوة جريئة ومعتبرة[٥١]، نجحت بفضلها الدولة ومؤسساتها في صوغ سردية سياسية جديدة تتجاوز إرث المرحلة التاريخية السابقة وتقطع مع تجاربها الأليمة، وفتح صفحة جديدة تروم ترسيخ دولة المؤسسات والحريات والحقوق. كما كان للتحولات التي رافقتها دور محوري في "عبور تجربة الانفجارات التي عمّت أغلب البلدان العربية في عام ٢٠١١، إذ تفاعل النظام السياسي في المغرب بطريقة استوعبت كثيرا من المطالب التي تلخصت في الشعارات التي رفعت في التظاهرات التي ملأت الساحات العمومية، الأمر الذي مكن المغرب من عبور لحظات الانفجار بأقل ما يمكن من الخسائر، مقارنة بأنظمة عربية أخرى"[٥٢]. وهو الرأي الذي تعضده المقاربة الجديدة التي تبنتها الدولة في مواجهة الأحداث الاجتماعية التي وقعت في عدد من المناطق كالريف وجرادة، التي تمايزت كليًا عن السياسات السابقة التي طبعت الأحداث الاجتماعية لسنوات الرصاص، والتي تأسست على اختيارات عنيفة زهقت فيها الأرواح ودفن فيها الناس ليلاً واختطفوا قسريًا[٥٣].

وكان لاحتجاجات حركة ٢٠ فبراير التي عرفها المغرب سنة ٢٠١١ الأثر الكبير في الإسراع "بدسترة" مجموعة من توصيات الهيئة، وتفعيل التدابير ذات الصبغة القانونية والحقوقية والقضائية التي جاءت بها، وهمّت بالأساس ملاءمة القوانين المغربية مع المواثيق الدولية، ودعم استقلالية السلطة القضائية، وإصلاح المنظومة الجنائية خاصة ما تعلق بحظر التعذيب، وتجريم جميع صنوف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من اعتقال تعسفي أو سري ومعاملات قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطّة بالكرامة الإنسانية[٥٤].

ومقابل ذلك ووجهت حصيلة الهيئة بمجموعة من المآخذ والانتقادات من لدن البعض الآخر، لكونها لم تنجح في إجلاء الحقيقة كاملة حول العديد من الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدها المغرب، إذ قفزت على محطات تاريخية مهمة في السنوات الأولى من الاستقلال، وبالأخص أحداث الريف سنتي ١٩٥٨ و١٩٥٩، فقد أشار التقرير الختامي للهيئة إلى أن حقيقة ما وقع في الريف تتطلب بحثًا أكاديميًا ينصب على جمع شهادات الضحايا والفاعلين واستثمار الوثائق. ولأن الهيئة لم تتوصل إلى أي شيء، فقد أوصت بضرورة إدراج دراسة تلك المرحلة ضمن الأولويات[٥٥]. كما ظلت الحقيقة غائبة بشأن مجموعة من الملفات الشائكة ذات الصلة بظروف وملابسات ما حدث من اختطافات واغتيالات سياسية طالت بعض قادة ومناضلي المعارضة السياسية.

وبالأخص تلك ذات الرمزية والوضعية الاعتبارية مثل ملف المهدي بن بركة المعارض السياسي الذي اختفى في باريس سنة ١٩٦٥[٥٦].

اعترت التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، حسب عدد من المنتقدين لمسارها، جملة من النقائص نظير عدم تحديد المسؤوليات الفردية واستمرار بعض المتورطين في الانتهاكات في تقلد مسؤوليات إدارية وأمنية وعسكرية مهمة، مما أثر سلبًا على آلية العدالة الانتقالية، وأفضى دون شك إلى الإفلات من العقاب[٥٧]. كما بقيت هذه التجربة محدودة التأثير في نظر البعض الآخر، ولم تنتصب حائلا دون استمرار التجاوزات والمخالفات والطي النهائي للانتهاكات ذات صلة بحقوق الإنسان، جرّاء البطء الحاصل في تنفيذ ما تبقى من توصيات الهيئة المدرجة في تقريرها النهائي. وإذا كانت الكثير من توصيات الهيئة التي لها علاقة بالإصلاحات السياسية والدستورية قد وجدت طريقها إلى دستور ٢٠١١ وما تضمنه من إصلاحات وقائية احتوت بموجبها الدولة احتجاجات ٢٠ فبراير ٢٠١١، فإن العديد من التوصيات ما تزال معلقة وتحتاج إلى تفعيل.

من جهة أخرى سجلت الهيئة غياب التعاون من لدن بعض الأجهزة، ففي الوقت الذي قدّمت فيه بعضها أجوبة ناقصة عن الملفات التي عرضت عليها، أوصدت الأجهزة الأمنية الباب في وجهها، ورفض العديد من المسؤولين السابقين المحالين عن التقاعد التجاوب مع الهيئة، والمساهمة في البحث عن الحقيقة وتقديم شهاداتهم أمامها، مع ما عناه ذلك من حرمانها من مصادر معلومات من شأنها المساهمة في استجلاء حقيقة الوقائع المتحرى بشأنها، وجعل الوصول إلى الحقيقة أحيانا أمر صعب للغاية.

على الرغم من أهمية تجربة الإنصاف والمصالحة ضمن ما هو متعارف عليه بلجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم، والتي تم إحداثها في سياق ما سمي بالعدالة الانتقالية، فإنه لم يكن في مقدورها تجاوز "خطوط حمر" حدّت من أهميتها، وانتقصت من مصداقيتها ونجاعتها حسب عدد من المنظمات الحقوقية المغربية وبعض المعتقلين السياسيين السابقين، وتأتي في صدارتها إغفال الجلاد وعدم القصاص منه ولو رمزيا، أي استبعاد منطق المقاضاة والمقاربة القضائية[٥٨]. فخلافا للعديد من التجارب الدولية التي اختارت الحسم مع مراحل عسيرة من تاريخها عبر مقاربة قضائية، شدّدت المبادرة المغربية على المصالحة مع هذه الحقبة العسيرة في تاريخ المغرب من خلال التحري والبحث عن الحقيقة وصولاً إلى إنصاف الضحايا المتضررين من الانتهاكات الجسيمة، بتعويضهم ماديا وجبر ضررهم[٥٩]. ومن ثَمَّ اختارت مقاربة سياسية في مسار البحث عن الحقيقة والتأسيس للمصالحة، تتحمل بموجبها الدولة المسؤولية السياسية والأخلاقية والقانونية لتجاوزات الماضي دون أن تثير المسؤولية الفردية أو المؤسساتية عن الانتهاكات[٦٠].

بيد أنه لا يمكن تقييم منجز الهيئة بشكل موضوعي دون وضع التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية في سياقها السياسي والتاريخي الخاص، والتوقف عند الخلفيات السياسية التي كانت وراء إقرارها، واستحضار جملة من المعطيات الحاسمة في فهم تميزها وتفردها مقارنة بغيرها من التجارب العربية والدولية، صحيح أنه لا يمكن فصل مشروع التحول السياسي في المغرب عن السياقات التاريخية التي تبلورت فيها تجارب العدالة الانتقالية في أوربا وأمريكا اللاتينية، إلا "أنه مشروع يحمل كثيرا من خصوصيات المغرب السياسي بمختلف معاركه وصراعات قواه الحية مع النظام السياسي السائد"[٦١]، ومن ثَمَّ يعزى استبعاد المغرب لآلية المقاضاة والمحاكمات الجنائية وتبنيه خيار "الإنصاف والمصالحة" خلافا للتجارب الدولية الأخرى في مجال العدالة الانتقالية، إلى المعطيات الخاصة بسياقه السياسي والاجتماعي، وطبيعة العلاقات بين مكونات مجاله العام. فمن جهة، اتسمت تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال المدة الممتدة بين ١٩٥٦_١٩٩٩، أي من الإعلان عن الاستقلال وحتى نهاية حقبة حكم الملك الراحل الحسن الثاني بكونها تمت في ظل استمرار نفس النظام السياسي، وليس في أعقاب انهياره أو تغييره، مثلما حدث في جل البلدان التي عاشت مناخ العدالة الانتقالية[٦٢]، مع ما عناه ذلك من استمرار الأشخاص والمؤسسات المسؤولة عن تلك الانتهاكات الجسيمة، باستثناء المسؤولين المدنيين والعسكريين الذين غيّبهم الموت أو التقاعد. وهو معطى حاسم في فهم تميز التجربة المغربية في مجال العدالة

الانتقالية، أما المعطى الآخر المفسر لهذا التميز فيخص طبيعة التوافقات الحاصلة بين المؤسسة الملكية والنخبة السياسية خاصة أحزاب المعارضة المنبثقة من الحركة الوطنية[٦٣]، فقد كانت هذه التجربة محصّلة تلاقي إرادة المؤسسة الملكية التي جنحت إلى بلوغ الانفراج السياسي، وطموحات الطبقة السياسية اليسارية بالخصوص وفعاليات المجتمع المدني ومكونات الحركة الحقوقية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية للإرث الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.[٦٤]

وانطلاقًا من ذلك بقيت قرارات الهيئة وخلاصاتها خاضعة لإكراهات الواقع السياسي المغربي، ولم يكن في مقدورها تجاوز الخطوط التي رسمها هذا الواقع، وكان أعضاؤها مدركين الشروط والسياقات التي واكبت عملية تأسيسها، والأفق الذي وضع لبرنامجها في تدبير العدالة الانتقالية، فقد أنشئت الهيئة بشكل اختياري في سياق تطور تاريخي انتقالي متدرج، ولم تكن إملاء فوقيا، أو بقرار أحادي للدولة، ثم إنها لم تحدث من فراغ وبشكل فجائي، أو عقب ثورة وتحول مفاجئ في نظام الحكم في المغرب، بل تعد ثمرة تطور سياسي ومجتمعي أفرزتها دينامية مجتمعية توافقت مع إرادة عليا للإصلاح والتحديث والبناء[٦٥]، وهي معطيات كانت لها بصمتها على التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، وأسهمت مجتمعة في تغليب أفق التصالح التاريخي والسياسي على منطق المقاضاة[٦٦]. وجعلت من هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب حالة نادرة في سياق اللجان المشكلة في العالم، تحديدًا من زاوية إنشائها في إطار النسق السياسي والدستوري نفسه، لذلك انحصر اختصاصها فقط في التقويم والبحث والتحري والتحكيم والاقتراح فيما يخص الانتهاكات، واستكمال فكرة المصالحة مع الماضي دون مقاضاة المسؤولين عن انتهاكاتهم الجسيمة، تحت مسوّغ أن المحاكمات لن تسهم في المصالحة المنشودة، بل على العكس من ذلك يمكن أن تقود إلى الانتقام وتترتب عنها مظاهر من الفوضى[٦٧]. وقد أثارت هذه المقاربة ردود فعل متحفظة من جانب بعض من اعتبروا أنها أسهمت في ترسيخ وضعية اللاعقاب بالنسبة للمسؤولين عن الممارسات المدانة، خصوصًا أن عددًا من هؤلاء ما يزالون محتفظين بوظائفهم في مستويات متعددة من جهاز الدولة[٦٨].

خَاتِمَةٌ

تبقى هيئة الإنصاف والمصالحة تجربة رائدة ومتميزة في سياقها الإقليمي، بوصفها خطوة لتجاوز ماض عريض من الانتهاكات والإسهام في إرساء الوئام الوطني، إذ تعد أول هيئة للعدالة الانتقالية تؤسس في قطر عربي ضمن ما هو متعارف عليه اليوم بلجان الحقيقة والمصالحة، وأيضًا بالنظر إلى ما أفرزته من حصيلة إيجابية بخصوص المصالحة مع الماضي والطي النهائي لملفات الاختطاف السياسي والاعتقال التعسفي لأسباب سياسية، ووضع مقومات الوقاية وضمانات عدم التكرار.

كما تُعَدّ هذه التجربة فضلاً عن ذلك من مميزات النهج المغربي المتسم بالقطع الإيجابي مع الماضي في ظل استمرارية نفس النظام السياسي والدستوري، وباعتماد مقاربة عقلانية لنظرية المساءلة وجبر الضرر الجماعي، ومن ثَمَّ واجهت الهيئة جملة من التحديات والصعوبات، واعترتها نواقص شتى تبدت بجلاء في تقريرها الختامي الذي عكس محصّلة هذه التجربة والإخفاقات التي حاصرت عملها. فقد اشتغلت على فترة تاريخية قاربت نصف قرن، وهي مدة زمنية تعد الأطول من نوعها مقارنة مع باقي تجارب العدالة الانتقالية في العالم. وكانت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المسجلة على امتداد هذه الفترة وليدة أزمات عنف سياسي تداخلت فيها أطراف متعددة داخلية وخارجية، علاوة على ضعف إن لم نقل انعدام وجود دراسات أكاديمية تناولت هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المغرب الراهن وشخصت جوانبها المتعلقة بحقوق الإنسان، مما زاد من تعاظم الصعوبات التي اعترضت الهيئة بشأن الكشف عن الحقيقة.

الاحالات المرجعية:

(١) محمد الأخصاصي، **الحركة التقدمية الوطنية المغربية: شهادات وقضايا ومواقف**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص. ٣٢. محمد القبلي، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة عكاظ الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص.٦٢٢.

(٢) الأخصاصي، **الحركة التقدمية الوطنية المغربية**، ص.٣٤. - هيئة الإنصاف والمصالحة، **السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب**، منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سلسلة دراسات وندوات، الرباط، يونيو ٢٠٠٩، ص. ١٧.

(٣) الأخصاصي، **الحركة التقدمية الوطنية المغربية**، ص.٣٤.

(٤) نفسه، نفس الصفحة.

(٥) نفسه، ص.٣٥.

(٦) جيل بيرو، **صديقنا الملك**، ترجمة مشيل خوري، الطبعة الأولى، دمشق، ٢٠٠٢. ص.٦٩.

(٧) بيير فيرمورين، **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص.٧٣.

(٨) المهدي بنونة، **أبطال بلا مجد، فشل ثورة ١٩٦٣-١٩٧٣**، ترجمة علي آيت احماد، منشورات طارق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٥. ص.٤٦.

(٩) القبلي، **تاريخ المغرب**، ص.٦١٨.

(١٠) عزيز خمليش، **الانتفاضات الحضرية في المغرب المعاصر: دراسة ميدانية لحركتي مارس ١٩٦٥ ويونيو ١٩٨١ بالدار البيضاء**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٥، ص.٥٢.

(١١) الأخصاصي، **الحركة التقدمية الوطنية المغربية**، ص.٩١.

(١٢) خمليش، **الانتفاضات الحضرية في المغرب المعاصر**، ص.٥٣.

(١٣) امبارك بودرقة وأحمد شوقي بنيوب، **كذلك كان...مذكرات من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠١٧، ص.٩٦.

(١٤) نفسه، ص.٩٨.

(١٥) امبارك بودرقة، **بوح الذاكرة وإشهاد الوثيقة أحداث مارس ١٩٧٣**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص.٣٠. - شنّت الدولة سنة ١٩٦٩ حملة اعتقالات واسعة في صفوف مناضلي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية شملت أكثر من ٣٠٠ شخص، بعد اكتشاف وجود تنظيمات مسلحة سرية بأنحاء من المغرب، وتمت محاكمة ١٧٠ شخصا منهم في السنة الموالية، وصدرت في حق بعضهم أحكام بالإعدام، انظر، محمد بن سعيد آيت يدر، **هكذا تكلم محمد بن بنسعيد**، الجزء الأول، منشورات مركز محمد بن سعيد آيت يدر للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء، ٢٠١٨، ص.٢١٦.

(١٦) محمد لومة، **الثورة الموؤودة**، مطبعة بني إزناسن، سلا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص.٢٤.

(١٧) بودرقة، **بوح الذاكرة**، ص.٤٧.

(١٨) وصف مبارك بودرقة في مذكراته هذه الحملة الواسعة من الاعتقالات بقوله: "كان القمع رهيبا وشاملا طال المناضلين الاتحاديين في المدن والبوادي على حد سواء... اكتوى المئات بنار الانتقام إن لم نقل الآلاف، لم يؤدّوا الضريبة بأجسادهم في شكل اعتقال فحسب، بل في أرزاقهم ومساكنهم أيضًا... أحدث جو القمع البشع رجة كبيرة داخل المجتمع المغربي وخلق حالة من التعاطف مع الضحايا وذويهم"، انظر، بودرقة، **بوح الذاكرة**، ص.١٠٣.

- تم تقديم هؤلاء إلى المحكمة العسكرية لمدينة القنيطرة في ٢٥ يونيو ١٩٧٣، وصدرت في حق عدد منهم في ٣٠ غشت ١٩٧٣ أحكام تراوحت بين الإعدام الذي همّ ستة عشر من المتهمين، نفذ في خمسة منهم يوم في الأول من شهر نونبر ١٩٧٣ الذي وافق يوم عيد الأضحى، علاوة على خمسة عشر حكما بالمؤبد، في حين توزع الباقي بين عشرين سنة والبراءة، انظر، مورفيرين، **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**، ص. ١٢٥.

(١٩) هيئة الإنصاف والمصالحة، **السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب**، ص. ٣٤-٣٥. القبلي، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، ص.٦٣٥. فيرمورين، **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**، ص.١١٤.

(٢٠) يتعلق الأمر بقوى وحركات برزت في الحياة السياسية المغربية مع بداية السبعينيات، وأخذت مسافة تنظيمية وإيديولوجية عن الأحزاب التاريخية، مستفيدة من الاحتقان السياسي الداخلي والزخم اليساري الراديكالي المتصاعد في المحيط الدولي. تبنت خطابا احتجاجيا مختلفا عن المتداول والمألوف في الحياة السياسية المغربية، من قبيل العنف الثوري والثورة الوطنية الديمقراطية المستلهمة من الإيديولوجية اللينينية الماركسية الشائعة وقتئذ، ووضعت كهدف مفصلي لها تحطيم علاقات الإنتاج المبنية على الاستغلال الإمبريالي للقوات الشعبية. وقد حظيت هذه التنظيمات اليسارية الراديكالية لا سيما منظمة إلى الأمام وحركة ٢٣ مارس بالنصيب الأكبر من الاعتقالات والتعسفات، واستمرت ملاحقتها حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، تمثلت على الخصوص في حملات من الاعتقالات الجماعية التعسفية والاختفاءات القسرية والتعذيب والإعدام خارج نطاق القانون، انظر، هيئة الإنصاف والمصالحة، **السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب**، ص.٣٦. الأخصاصي، **الحركة التقدمية الوطنية المغربية**، ص.١٠٣.

(٢١) عبد القادر الشاوي، **اليسار في المغرب.١٩٧٠-١٩٧٤ تجربة الحلم والغبار**، منشورات على الأقل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص.١١٣. القبلي، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، ص.٦٣٧.

(٢٢) الشاوي، **اليسار في المغرب**، ص.١٤٦.

(٢٣) هيئة الإنصاف والمصالحة، **السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب**، ص.٥٦.

(٢٤) شكل صدور كتاب "صديقنا الملك" للكاتب الفرنسي جيل بيرو سنة ١٩٩٠، صرخة في وجه خروقات حقوق الإنسان في المغرب خلال عهد الملك الراحل الحسن الثاني، إذ كشف الغطاء لأول مرة عن مجموعة من التجاوزات والانتهاكات الجسيمة، وأورد معطيات دقيقة بشأن تفاصيل الاختطافات القسرية وعمليات الاحتجاز والتعذيب المنهجي التي تعرض لها عشرات العسكريين في معتقلات سرية مثل تازمامارت وسجون قلعة مكونة وأكدز في ظروف مأساوية، ونقل مجموعة من الشهادات عن الاغتيالات والتصفيات السياسية، التي شهدتها سنوات الرصاص كما سميت لاحقا. بما في ذلك عائلة أوفقير التي تعرضت للاعتقال لما يقارب عقدين من الزمن. جيل بيرو، **صديقنا الملك**، ترجمة مشيل خوري، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

(٢٥) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، **مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي**، تقرير الرباط، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فبراير ٢٠٠٩، الرباط، ص ٢٧.

(26) Abdellah Labdaoui, **L'IER : un transformateur politique ?**, Confluences Méditerranée, N°62, L'Harmattan, Paris, 2007, p. 17.

(٢٧) فؤاد بلحسن، **القرار السياسي بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب**، موقع الحوار المتمدن، العدد ٢٤٢٥، ٥ أكتوبر ٢٠٠٨، تاريخ الاطلاع :٢٠٢٢\٣\١٧.

(٢٨) الطيب بياض، **تجربة هيأة الإنصاف والمصالحة: إسهام في توثيق الذي كان على أمل ألاّ يتكرر**، مجلة رباط الكتب الإلكترونية، تاريخ الاطلاع :٢٠٢٢\٣\٩.

(29) Abdallah Laroui, **Le Maroc et Hassan II: Un témoignage**, Centre Culturel Arabe, Casablanca, 2005, p.78.

(٣٠) الأخصاصي، م.س، ص.٤٤.

(٣١) هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول، الحقيقة والإنصاف والمصالحة، منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، الرباط، ٢٠٠٦، ص.١٧.

(٣٢) محمد سعدي، **هيئة الإنصاف والمصالحة والتاريخ الشفوي في المغرب أنموذج شهادات النساء ضحايا سنوات الرصاص**، التاريخ الشفوي، مقاربات في الحقل السياسي العربي، المجلد الثالث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ١١٧.

(٣٣) هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول، ص.٢٥.

(٣٤) نفسه، ص.٦٧.

(٣٥) عبد الواحد بلقصيري، **إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية بالمغرب**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٣٦٢، أبريل ٢٠٠٩، ص ٧٤.

(٣٦) هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول، ص.٢٢.

(٣٧) عبد الحد السبتي، **التاريخ والذاكرة أوراش في تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٢ الدار البيضاء، المغرب، ص ٢٠٩.

(38) Driss El Yazami, **Transition politique, histoire et mémoire**, Confluences Méditerranée, N°62, L'Harmattan, Paris, 2007, p. 26.

(٣٩) بودرقة وبنيوب، **كذلك كان...**، ص. ٧٥.

(٤٠) امحمد مالكي، **العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب، قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة**، الندوة السنوية للشبكة العربية للتسامح، العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، بيروت، أبريل ٢٠١٢، ص٧.

(٤١) هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول، ص.٦٥.

(٤٢) نفسه، ص.٦٧.

(٤٣) هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الثاني، ص.١٢١.

(٤٤) هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول، ص.٦٦.

(٤٥) نفسه، ص ٣٩-١٢١

(٤٦) نفسه، ص.١٠٧.

(٤٧) مالكي، **العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب**، ص٩.

(٤٨) هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الأول، ص.٧٧.

(٤٩) هيئة الإنصاف والمصالحة، **التقرير الختامي**، الكتاب الثالث، ص.٧٦.

(٥٠) سعدي، **هيئة الإنصاف والمصالحة والتاريخ الشفوي في المغرب**، ص ١١٧.

(٥١) وفي هذا الصدد يمكن التذكير بأن الأمين العام للأمم المتحدة أشاد في تقريره الصادر في غشت من سنة ٢٠٠٤، والمقدم لمجلس الأمن حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع"، بالتجربة المغربية معتبرا أنها من ضمن التجارب الخمس الأوائل ضمن ما يزيد عن ثلاثين تجربة دولية.

(٥٢) كمال عبد اللطيف، **العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب تجربة الإنصاف والمصالحة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ١٢.

(٥٣) شوقي بنيوب، تجربة المغرب في العدالة الانتقالية ذهبت إلى أبعد مدى في عهد جلالة الملك، جريدة بيان اليوم، 31يوليو ٢٠١٩.

(٥٤) إدريس لكريني، **العدالة الانتقالية في السياق المغاربي**، الخليج، 24 أبريل ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢\٤\١٢.

(٥٥) لحسن أيت الفقيه، **التاريخ والأرشيف وحفظ الذاكرة في التجربة المغربية للعدالة الانتقالية - الريف نموذجًا**- موقع الحوار المتمدن، ١٦ يناير ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢\٤\١٢.

(٥٦) رغم تعاقب مختلف الأحزاب السياسية على هرم السلطة في فرنسا لاسيما الأحزاب اليسارية، لم ترفع السرية بعد على ملف المهدي بن بركة، وإذا استحضرنا باقي التأثيرات الأخرى لقوى عالمية أخرى، فهل فعلا المغرب يملك الحقيقة؟ سيبقى هذا السؤال مطروحا. وبالمقابل هل تستر المغرب عن مبدأ الكشف عن الحقيقة، الجواب لا، وما تصديه لاستخراج الرفات من مقبرة الدار البيضاء إلا أكبر دليل على ذلك. أعتبر أن التجربة الوطنية للعدالة الانتقالية ذهبت إلى أبعد مدى خلال العشرين سنة الماضية، شوقي بنيوب، تجربة المغرب في العدالة الانتقالية.

(٥٧) نوفل الشرقاوي، **العدالة الانتقالية في المغرب... الإنجازات والنقائص**، أنديندت عربية، الثلاثاء ٩ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢\٤\٢٣

(٥٨) إدريس لكريني، **٧سنوات على تقديم هيئة الإنصاف والمصالحة لنتائج عملها**، نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم ١٣ - ٢٠ – ٢٠١٣.

(٥٩) مالكي، **العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب**، ص٣.

(60) Labdaoui, op.cit, p.18.

(٦١) كمال عبد اللطيف، **العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب تجربة الإنصاف والمصالحة**، ص٢٨.

(٦٢) بودرقة وشوقي بنيوب، **كذلك كان...**، ص.٣.

(٦٣) مالكي، **العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب**، ص ٤.

(٦٤) إدريس اليزمي، **خصوصية العدالة الانتقالية في المغرب**، جريدة الصحراء، الأربعاء ١١ يونيو ٢٠١٤.

(٦٥) بودرقة وشوقي بنيوب، **كذلك كان...**، ص٣

(٦٦) كمال عبد اللطيف، **العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب تجربة الإنصاف والمصالحة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ٣٥-٣٨.

(٦٧) إدريس لكريني، **تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب**، معهد الوارف للدراسات الإنسانية، نشر في 22 :سبتمبر ٢٠١٤ ، تاريخ الاطلاع : ٢٠٢٢\٥\١٢.

(٦٨) السبتي، **التاريخ والذاكرة**، ص ٢١.